

دور منظمات المجتمع المدني في رصد الأداء وكشف الفساد

د. عامرة البلداوي

مؤسسة ام اليتيم للتنمية

لعبت منظمات المجتمع المدني دورا مهما في مجال الرقابة والتقييم لاسيما مراقبة الانتخابات وانتهاكات حقوق الانسان ، الا ان دورها في مراقبة الاداء ووسائل كشف الفساد مازال متواضعا.. ان بناء مجتمع مدني قوي، قادر على كشف الفساد ، مستقل ، وذو قدرة على وضع المعايير الرقابية الكاشفة لأنواع الفساد خاصة في مجال المشاريع والتنمية له أهمية كبيرة خاصة مع تراجع دور مجلس النواب في الجانب الرقابي والجهات الرقابية على اختلاف مسمياتها ومهامها ، لقد نجحت منظمات المجتمع المدني منذ عام ٢٠٠٣ الى يومنا هذا في تعبئة المجتمع وتوجيه اهتمامه من خلال العديد من المبادرات التي كان المجتمع مغيبا عنها ، نحاول من خلال هذه الورقة عرض مبادرات المجتمع المدني مع التركيز على مانجزته مؤسسة ام اليتيم للتنمية

مبادرات منظمات المجتمع المدني:-

١- رصد اداء المجالس المحلية :- تعد مجالس المحافظات الجهة الوحيدة المنتخبة في المحافظة الا انها ليست الجهة الوحيدة التي تمتلك الصلاحيات الرقابية في المحافظة فهناك مجالس الاقضية والنواحي التي حددت لها صلاحيات مهمة حسب قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، وقد أهتمت المنظمات بمجالس الوحدات الادارية الصغيرة لأنها الأكثر قربا من المواطنين في مجال أنجاز المعاملات ومتابعة ومحاسبة المسؤولين التنفيذيين ، وبسبب الفجوة مابين فترة ولاية تلك المجالس وأصدار القانون الذي حدد الصلاحيات والحقوق فأن هناك أختلاف واضح في فهم تطبيق القانون من قبل تلك المجالس وقد وجدت المنظمات ان هناك أهمية كبيرة في توعية وفتح قنوات الحوار مع مجالس الوحدات الصغيرة في المحافظة وتدريب اعضاء تلك المجالس لتوضيح الصلاحيات ومجال الفصل بين السلطات ومناقشة التحديات والمشاكل التي تواجه تلك المجالس للقيام بعملها على اكمل وجه .

اما رصد وتقييم الاداء فلم تبدأ منظمات المجتمع المدني في وضع المؤشرات والمعايير المناسبة لعملية الرصد الا في عام ٢٠١٠ من قبل منتدب المنظمات غير الحكومية فياالمشئالذي وضع معايير الرصد الا ان عمله لم يرتقي الى اصدار التقارير السنوية الشاملة كما انه اقتصر على رصد مجلس واحد هو مجلس محافظة المثنى حيث لم تتوفر عملية المقارنة التي تساهم في تحسين الاداء ، وقد انطلقت تجربة مرصد مجالس المحافظات التي قادتها (مؤسسة ام اليتيم للتنمية) برصد (٦) مجالس لمحافظات (بغداد، كركوك، ديالى، بابل، واسط، النجف) وتمثلت التجربة بتحديد مؤشرات الرصد ومخرجاته وآليات العمل ، كما جندت التجربة (٢١) منظمة تعمل في المحافظات الست لجمع البيانات وتحويلها الى تقارير سنوية وقد أصدرت تقرير الرصد لعام ٢٠١٢ و٢٠١٣ وللمرصد موقع اليكتروني ، وآلية تنسيق مع المحافظات المستهدفة . وقد كان لهذه التجربة صداها وتأثيرها في تقوية الرقابة فقد حذت حذوها مجموعة من المنظمات

الآخري ، كان من ابرزها تحالف تواصل الذي شمل المحافظات الخمسة عشر ، وتحالف منظمات بغداد الذي يتكون من (١٩) منظمة في بغداد قامت برصد أنجازات مجلس النواب والحكومة على مدى ستة أشهر وأصدرت كتاب بالنتائج

مخرجات رصد الاداء

ويمكن القول ان عملية الرصد المجتمعي لأداء المجالس المحلية من قبل منظمات المجتمع المدني تميزت بجملة خصائص نوردها بالآتي :-

أ- التشاركية المجتمعية الواسعة :- لقد اعتمدت كافة مبادرات رصد الاداء على المشاركة الواسعة أما ببناء التحالفات او الائتلافات من مجموعة منظمات المجتمع المدني لأداء المهمة وغالبا ماتتوزع تلك المنظمات على مساحة جغرافية واسعة اما في داخل المحافظة الواحدة او في عدد من المحافظات ، كما تميزت بمشاركة جمهور المحافظات وشرائحه المختلفة عن طريق التوعية بصلاحيات المجالس والحكومات المحلية، والحث على المساءلة والمطالبة بالشفافية ، وتوفير فرص الحوار المباشر مع المسؤولين الحكوميين سواء كانوا من الحكومة او المجالس المحلية

ب- تفعيل دور الجمهور في تقييم الاداء :- تعتمد تلك المبادرات على استطلاع رأي جمهور المحافظات او الادارات المحلية حول الاداء العام للحكومات او المجالس بأثارة مجموعة قضايا تصاغ كمؤشرات اداء يستفاد منها في توجيه الرأي العام وتنبيهه الى حالات الفساد او المحسوبية او التقصير في تقديم الخدمات او ضعف التواصل الجماهيري وغيرها

ت- استحداث آلية التواصل مع المجالس او الحكومات المحلية :- تعتمد عملية الرصد على المقابلات الشخصية او جمع البيانات من خلال حضور الجلسات العلنية للمجالس او الاجتماعات ، وقد استحدثت آلية للتبليغ بجلسات المجلس والحصول على الموافقات الرسمية

ث- تقارير الرصد :- الهدف النهائي من عملية الرصد توثيق البيانات بكتابة تقرير رصد او بيان رسمي وتختلف المراسد او مجموعات المراقبة بوسيلة عرض البيانات او التقارير فمنها ما يتم اطلاقه بمؤتمر عام او مؤتمر صحفي ومنها ما ينشر في الصحف او على وسائل التواصل الاجتماعي

٢- كشف ومكافحة الفساد :- أن الفساد المالي والاداري آفة تتخر جسد مؤسسات

الدولة ويعود ذلك الى ضعف وعي المجتمع بمكامن الفساد ، فقد بين تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشرات مدركات الفساد لعام ٢٠١٢ ان العراق يقع تسلسله (١٦٩) من بين ١٧٦ دولة ، اي في آخر التسلسل مايعادل (١٨%) وهو يشي بمستوى متدني لمدركات الفساد ، ويلعب الفساد دورا مهما في التلكؤ في تنفيذ مشاريع اعمار البنى التحتية والخدمية في محافظات العراق . وان مؤسسات المراقبة و الكشف عن الفساد وهي هيئة النزاهة ، ديوان الرقابة المالية ، المفتشين العموميين ، فضلا عن مجلس النواب بلجانه الدائمة ، لم تتمكن من الحد من ارتفاع نسبة الفساد المتصاعدة . وقد

توجهت منظمات المجتمع المدني للعب دور في مجال الوقوف بوجه الفساد وقد تمثل هذا الدور بعدة مبادرات مهمة وهي :-

أ- مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية :- وهي مبادرة دولية أنظم العراق اليها في عام ٢٠١٠ ، وقد سعت منظمات مجتمع مدني لتشكيل تحالف يختص بالشفافية على الصناعات الاستخراجية ، يتكون من ٥٤ منظمة تتوزع على محافظات العراق تهدف الى مراقبة العائدات النفطية وإعادة النظر في توزيعها بما يحقق تنمية بشرية وخدمات للمواطنين العراقيين ، وتقوم بإصدار تقارير

ب- مبادرات المجتمع المدني في مكافحة الفساد :- أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP برنامجا لمكافحة الفساد بالاعتماد على مبادرات المجتمع المدني ، شاركت ٢١ منظمة من مختلف محافظات العراق ، وكان من مخرجات البرنامج تنفيذ (١٨) مشروع تمثل مبادرات للكشف عن حالات فساد في قطاعات مختلفة . وقد شاركت مؤسسة ام اليتيم بمراقبة والكشف عن الفساد في مشاريع خطة تخفيف الفقر في العراق

ت- الشراكة مع هيئة النزاهة :- أطلقت هيئة النزاهة مبادراتها لتنفيذ مشاريع لمكافحة الفساد بشراكة مع منظمات المجتمع المدني ، وقد ساهمت ١٠ منظمات في هذه المبادرة تعمل فيها بصورة طوعية وفي مجالات مختلفة ، وقد شاركت مؤسسة ام اليتيم بمشروعين

مخرجات مبادرات مكافحة الفساد :-

أ- الأنتلافات والتحالفات :- اكثر ما يميز مبادرات منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد انها جميعا انبثقت من تحالفات لمجاميع منظمات من اجل احداث التأثير الاوسع والأكثر كفاءة وتبادل الخبرات والتجارب

ب- التأثير النوعي :- ان مبادرات مكافحة الفساد المذكورة كشفت عن قدرة المجتمع من خلال المنظمات على احداث التأثير النوعي في هذا الملف بسبب حريتها في العمل وعدم انتسابها الى الحكومة ومسكها بقضايا ذات العلاقة الاوثق بأقتصاد البلد ، فهي لم تعمل على تقديم نسب انخفاض او ارتفاع التعاطي مع قضايا فساد كما هي الحال في تقارير هيئة النزاهة بل انها سعت الى تحليل حالات الفساد وتصنيف الفساد ومحاكاة تجارب بلدان اخرى

ت- زيادة الوعي :- استهدفت كل المبادرات تعزيز وعي المجتمع في مجال كشف الفساد والوقاية منه ، وهو العامل المشترك لكافة المبادرات من اجل اشراك المجتمع وتحمله مسؤولية القضاء على الفساد

ث- توسيع استطلاعات الرأي :- من اهم وسائل المشاركة المجتمعية هو استطلاع آرائهم ليكونوا مساهمين فاعلين في التأشير على مكامن الفساد وتحديد تأثيره في كل قطاع ، وقد يكون استطلاع رأي موظفي مؤسسات الدولة والوزارات من اهم وسائل الكشف عن

الفساد المالي والاداري فيها فضلا عن استطلاع رأي المواطنين عموما الذين يعانون يوميا من الآليات البيروقراطية في انجاز معاملاتهم

التحديات والمعوقات :- أهم التحديات التي واجهت عمليات الرصد والرقابة المجتمعية ومكافحة الفساد

- أ- إخفاقات قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠
- ب- ضعف قدرات المنظمات في الرصد وكشف الفساد
- ت- ضعف استجابة المجالس المحلية
- ث- ضعف الوعي المجتمعي بالحقوق والمساءلة
- ج- صعوبة الوصول الى المعلومة
- ح- الحاجة الى المهنية والحرفية في اعداد اسئلة الاستبيان الخاص بالرصد او الفساد

قصص النجاح :- لقد اثمرت جهود المجتمع المدني في مجال الرقابة ومكافحة الفساد بنجاحات

كان من اهمها أبرام مذكرات التفاهم مع المجالس المحلية او الجهات الرقابية
لتنشيط الالتزامات وادامة عملية الاتصال والرقابة وتسهيل المهمة ، وتعد هذه المذكرة فرصة سانحة
لشراكة مستدامة مع تلك الجهات

من اهم النجاحات ان يعلن الامين العام لمجلس الوزراء في حفل اطلاق التقرير الاول للمرصد ان هذا التقرير والمؤشرات التي فيه يعد الاول من نوعه في العراق ، حيث كانت المنظمات سباقة في ارساء معايير الرصد حيث بادرت بعدها الامانة العامة لمجلس الوزراء بأصدار تقريرها ومؤشراتها لرصد مجالس المحافظات على غرار ما جاء في تقرير مرصد مجالس المحافظات

التوصيات :- من اجل تطوير وادامة العمل الطوعي والمشاركة المجتمعية في مجال الرصد ومكافحة الفساد نوصي بالآتي :-

- ١- تعديل قانون المنظمات رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ ليتضمن فقرات تضمن حماية المنظمات التي تؤدي دورا رقابيا وفقرات تمنح المنظمات صلاحيات لتمثل السلطة الخامسة
- ٢- وضع الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية استراتيجيتهم للشراكة مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز العمل الطوعي في كافة القطاعات
- ٣- تشريع قانون الوصول الى المعلومة ليتيح الفرصة للمنظمات فضلا عن المواطنين كافة من الاطلاع والحصول على المعلومات في اي مرفق من مرافق الدولة